الأنباء
السبت 24 اغسطس 2013

19 ألف شكوى احتيال مالي بالبنوك السعودية خلال 2012

كشف الأمين العام للجنة الإعلام والتوعية المصرفية في البنوك السعودية، طلعت حافظ، عن تلقي 19200 شكوى عن عمليات احتيال مالي وأخطاء فنية وبشرية في 2012، وقعت خلال 1,35 مليار عملية مصرفية نفذت في العام ذاته، من خلال الشبكة السعودية للمدفوعات الآلية «سبان» وأجهزة الصرف الآلي التابعة للبنوك السعودية في العام الماضي.

وقال: «رغم هذا الرقم من عمليات الاحتيال التي نفذت، فيمكننا التأكيد على أن السعودية لا تشهد ظاهرة احتيال، ولكن لا يعني هذا أن نتراخى في التنبيه والتوعية باستمرار للعملاء، وتوخي الحيطة والحذر من أساليب الاحتيال التي تتطور سريعا على مستوى العالم»، بحسب صحيفة «الشرق» السعودية.

ولفت حافظ إلى أن البنوك السعودية نتيجة لذلك تعمل بشكل استباقي لحماية العملاء من أساليب الاحتيال، مؤكدا تطبيق البنوك السعودية «المعيار الثنائي» للتحقق من الهوية لتحقيق أمن معلوماتي آمن للتعاملات البنكية على شبكات الإنترنت ومنعها من الاختراق.

واشار حافظ إلى أن جميع البنوك السعودية طبقت مطلع العام «البطاقات الذكية»، التي تندرج تحتها بطاقات الصراف الآلي لتزيد من الأمن المعلوماتي وتمنع سهولة اختراق البيانات التي في داخلها، موضحا أن العملاء يكونون أكثر عرضة للاحتيال عند طلب المساعدات من مجهولين لإجراء العمليات البنكية.

المبيعات تضاعفت.. والأسعار تماسكت

انتعاش أسواق الذهب العربية بعد 10 سنوات من الترنح

ارتفاع الطلب على الذهب

العربية نت: انتعشت مبيعات الذهب في المنطقة العربية، بسبب انخفاض أسعاره العالمية، وشهدت أسواق الحلي والمجوهرات الانتعاش الأكبر منذ عشر سنوات، بحسب ما كشف لـ «العربية.نت» مصدر مطلع على تجارة الذهب في عدة دول عربية، فيما يبدو أن مشتريات العرب والآسيويين من الذهب هي التي تسببت في تماسك أسعاره على الرغم من استمرار موجة البيع التي تقوم بها المحافظ الأجنبية.

وسجل الذهب منذ أواخر العام الماضي هبوطا حادا تجاوز الـ 25٪ مقارنة مع أعلى المستويات التي سجلها في العام 2012، حيث كان قد تجاوز مستويات الـ 1700 دولار للأونصة الواحدة قبل أن يهبط إلى مستويات 1200 دولار، ومن ثم يعاود التعافي إلى ما فوق الـ 1300 دولار منذ عدة أسابيع. وتسبب الانخفاض الملموس بأسعار الذهب في ارتفاع في الطلب عليه في منطقة الشرق الأوسط برمتها، حيث زادت مشتريات المستهلكين في منطقة الخليج وإيران وتركيا والعديد من الدول العربية.

وقال نقيب تجار الذهب والمجوهرات والصاغة في الأردن أسامة كرم امسيح لـ «العربية.نت» إن أسواق الذهب في المنطقة تشهد أول وأكبر انتعاش لها منذ عشر سنوات نتيجة التراجع في أسعار الذهب عالمي.

مشيرا إلى أن «المشتريات في المنطقة العربية وآسيا هي التي ساعدت على تماسك أسعار الذهب على الرغم من استمرار البيع من محافظ الاستثمار في المعدن الأصفر بأوروبا».وأضاف أن العرب يتعاملون مع الذهب على أنه «زينة وخزينة»، ولذلك فإن الطلب ارتفع عليه من المستهلكين الذين ينظرون إلى الذهب على أنه فرصة جيدة للشراء بالأسعار الحالية.

وقدر الارتفاع الحالي في الطلب على الذهب بالأسواق بأنه 100٪، قائلا: «مبيعات الذهب في الأسواق تضاعفت، مقارنة مع ما كانت عليه عندما بلغ أعلى مستوياته».

وبحسب فإن الانتعاش في أسواق الذهب وارتفاع الطلب عليه يعم كل المنطقة العربية وكل أنواع الذهب، حيث يرتفع الطلب على الزينة وعلى الادخار في كل الدول الخليجية خاصة في السعودية ودبي.

وكان العديد من الأسواق العربية شهد أسواقا بديلة وموازية لأنواع مختلفة من الذهب المقلد، وهي أكسسوارات لاقت رواجا واسعا بسبب الأسعار المرتفعة للذهب، حيث ظهر ما يسميه بعض المستخدمين والتجار «الذهب الروسي»، وهو معدن لامع يشبه الذهب انتشر بسبب انخفاض سعره وارتفاع أسعار الذهب.

ويقول إن ارتفاع الطلب على الذهب وانخفاض أسعاره أدت إلى تراجع هذا السوق الموازي، وانخفاض الطلب على هذه الزينة البديلة.

ويؤكد أن ما يسميه البعض «الذهب الروسي» ليس ذهبا في حقيقة الأمر، وإنما هو نحاس طبيعي يتم استخدامه في صناعة أكسسوارات تقليدية، مشيرا إلى أن نقابات الصاغة والعديد من تجار الذهب طالبوا السلطات في الدول التي ظهر فيها بأن تتدخل لمنع تسميته باسم «ذهب روسي» لتجنب خديعة المستهلكين.

بقيادة دبي وبورصة الكويت ترتفع بنسبة 0,15٪

محصلة أسبوعية خضراء لمؤشرات الأسواق الخليجية

نجحت مؤشرات الأسواق الخليجية في إنهاء تداولاتها الأسبوعية بمحصلة خضراء وتصدر مؤشر سوق دبي هذه الارتفاعات بارتفاع 2,59٪ خلال الأسبوع المنتهي في 22 أغسطس الجاري، تلاه مؤشر سوق قطر بارتفاع 2,25٪، ثم مؤشر سوق أبوظبي بنسبة 1,73٪. وكذلك ارتفع مؤشر مسقط بنسبة 1,00٪، وجاء مؤشر السوق السعودية في المرتبة الخامسة بارتفاعه 0,75٪، ثم مؤشر البورصة البحرينية بنمو 0,18٪، وأخيرا السوق الكويتية بنسبة 0,15٪.

ووفقا لتقرير لموقع مباشر الالكتروني فقد أنهى المؤشر الرئيسي لسوق دبي المالي تعاملات الأسبوع الجاري على ارتفاع بلغت نسبته نحو 2,59٪ ليغلق عند مستوى 2700,08 نقطة مقارنة 2631,98 نقطة الأسبوع الماضي وبلغ عدد الأسهم التي جرى تداولها بالسوق 3,146 مليارات سهم بقيمة إجمالية بلغت نحو 3,14 مليارات درهم من خلال تنفيذ 24668 صفقة بيع وشراء.

وقطاعيا فقد ارتفعت القطاعات بصورة جماعية بصدارة القطاع العقاري الذي ارتفع بنسبة 5,15٪ يليه قطاع الاستثمار الذي ارتفع بنسبة 2,54٪ ثم التأمين بنسبة 2,05٪ يليه الخدمات بنسبة 2,04٪ ثم النقل 1,88٪ ثم الاتصالات بنسبة 1,35٪ وأخيرا البنوك بنسبة 0,12٪ واستقر قطاع الصناعة دون تغيير.

في حين جاءت محصلة أداء مؤشر البورصة القطرية خلال تعاملات الأسبوع على ارتفاع نسبته 2,25٪ وذلك بعد إنهائه آخر جلسات الأسبوع عند مستوى 10109,50 نقاط، مقارنة بإقفاله نهاية الأسبوع الماضي ما يعني تحقيق المؤشر لمكاسب أسبوعية تجاوزت الـ 222,82 نقطة أما مؤشر بورصة قطر الريان الإسلامي فتلون بالأخضر كمحصلة إجمالية لأدائه خلال التعاملات الأسبوعية حيث بلغت ربحيته الأسبوعية 72,27 نقطة شكلت ارتفاعا نسبته 2,55٪ وذلك بعد إنهائه آخر جلسات الأسبوع عند مستوى 2902,65 نقطة مقارنة بإغلاقه بالأسبوع الماضي. وبالنسبة لأداء القطاعات فقد ارتفعت مؤشرات 6 منها يتصدرها قطاع النقل بنمو نسبته 5,06٪ يليه قطاع الاتصالات بارتفاع نسبته 2,50٪ وأخيرا قطاع الخدمات مرتفعا بنسبة 0,58٪. وعلى الجانب الآخر تراجع قطاع واحد فقط وهو قطاع التأمين بانخفاض نسبته 0,79٪ وبنهاية تعاملات الأسبوع الجاري بلغ حجم التداولات الكلية في السوق القطري 48,32 مليون سهم مقارنة بنحو 19,75 مليون سهم في الأسبوع الماضي بارتفاع بحوالي 144,54٪.

من ناحية أخرى، بلغت قيم تداولات البورصة القطرية هذا الأسبوع حوالي 1,81 مليار ريال مقابل نحو 900,766 مليون ريال في الأسبوع السابق بارتفاع حوالي 101,03٪، أما إجمالي صفقات هذا الأسبوع فبلغ عددها 21917 صفقة مقابل 11015 صفقة في الأسبوع الماضي بارتفاع 98,97٪.

من جهه اخرى، حقق المؤشر العام لسوق أبوظبي ارتفاعا نسبته 1,73٪ خلال هذا الأسبوع بمكاسب بلغت 67,08 نقطة وصل بها إلى مستوى 3949,26 نقطة، وكان إغلاقه بنهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 3882,18 نقطة. وجاءت مكاسب السوق خلال هذا الأسبوع في ظل أداء إيجابي لسبعة من قطاعاته في حين اقتصر اللون الأحمر على قطاعي الاستثمار والتأمين. وحقق قطاع الخدمات أعلى المكاسب بارتفاع نسبته 3,84٪ تلاه قطاع السلع بنسبة 2,75٪ وجاء قطاع العقارات في المركز الثالث بنسبة ارتفاع بلغت 2,57٪ في حين جاء تراجع قطاعي الاستثمار والتأمين بنسبة 3,23٪ و1,7٪ على التوالي.

المؤشر القطري يرتفع 2,25٪ ومؤشر سوق أبوظبي 1,73٪ خلال الأسبوع

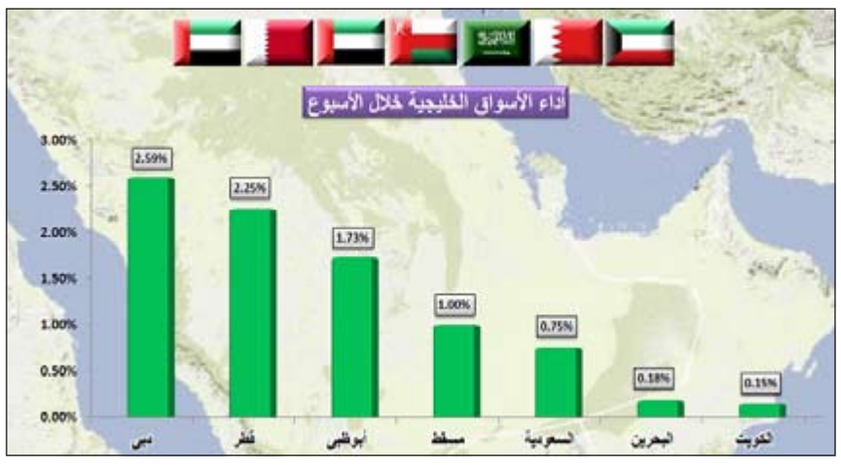

وتراجعت قيم التداول خلال هذا الأسبوع إلى حوالي 896 مليون درهم مقابل 1,136 مليار درهم بالأسبوع الماضي بتراجع نسبته 21,13٪ ليتراجع متوسط القيم خلال هذا الأسبوع إلى حوالي 179,2 مليون درهم للجلسة الواحدة مقابل 227,2 مليون درهم خلال الأسبوع الماضي أما عن كميات التداول فقد ارتفعت إلى 476,3 مليون سهم مقابل 442,37 مليون سهم تحققت خلال الأسبوع الماضي بنسبة نمو بلغت 7,67٪ ليرتفع متوسط الكميات إلى 95,26 مليون سهم خلال هذا الأسبوع مقابل 88,47 مليون درهم بالأسبوع الماضي. وتراجع عدد الصفقات خلال هذا الأسبوع إلى 7204 صفقة مقابل 7734 صفقة تم تنفيذها بالأسبوع الماضي بنسبة تراجع بلغت 6,85٪ ليصل متوسط الصفقات إلى 1441 صفقة خلال هذا الأسبوع مقابل 1547 صفقة تم تنفيذها خلال الأسبوع الماضي.

كما ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط خلال هذا الأسبوع بنسبة 1٪ بمكاسب بلغت 68,14 نقطة وصل بها بنهاية تداولات الأسبوع إلى مستوى 6900,94 نقطة، وكان إغلاقه بنهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6832,8 نقطة. فقد سجل مؤشر الشريعة ارتفاعا نسبته 0,1,4٪ خلال الأسبوع مضيفا 14,73 نقطة إلى رصيده ليصل إلى مستوى 1065,92 نقطة وكان قد أنهى تداولات الأسبوع الماضي عند مستوى 1051,18 نقطة. وجاءت مكاسب المؤشر العام خلال هذا الأسبوع بدعم من جميع القطاعات بصدارة قطاع الصناعة الذي سجل ارتفاعا نسبته 1,86٪ تلاه القطاع المالي بنسبة ارتفاع بلغت 0,83٪ وجاء قطاع الخدمات في المركز الثالث مرتفعا بنسبة 0,41٪. وارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال هذا الأسبوع إلى حوالي 166,8 مليون سهم مقابل 88,8 مليون سهم حققها سوق الأسهم خلال الأسبوع الماضي بنمو كبير بلغت نسبته 87,8٪. كما ارتفعت قيم تداولات الأسهم بنسبة 122,8٪ لتصل إلى حوالي 51 مليون ريال مقابل 22,9 مليون ريال خلال الأسبوع الماضي وبلغ عدد الصفقات خلال هذا الأسبوع 9792 صفقة مقابل 5416 صفقة خلال الأسبوع الماضي بنمو نسبته 80,8٪.

من جهه أخرى، فقد ارتفع المؤشر العام للسوق السعودية الأسبوع الجاري بنسبة بلغت 0,75٪ كاسبا 61,23 نقطة بعد أن أنهى أسبوعه عند 8192,39 نقطة، بينما كان قد أغلق بنهاية الأسبوع الماضي عند 8131,16 نقطة ويواصل المؤشر العام بذلك ارتفاعه للأسبوع الخامس على التوالي وإغلاق المؤشر الأسبوع الجاري هو أعلى إغلاق أسبوعي منذ الأسبوع الأخير من شهر أغسطس 2008 المنتهي في 27 أغسطس 2008 حيث أغلق حينها عند 8898,97 نقطة وكان المؤشر العام قد ارتفع الأسبوع الماضي بنسبة 0,73٪ كاسبا 58,68 نقطة إلا انه لم يتم التداول فيه سوى في ثلاث جلسات فقط لأنه تخللته إجازة عيد الفطر المبارك.

وجاء ارتفاع المؤشر العام للسوق هذا الأسبوع بعد ارتفاع 12 قطاعا من قطاعات السوق على رأسها النقل بنسبة 2,67٪ تلاه الإعلام بنسبة 1,69٪ والزراعة بنسبة 1,62٪، بينما وعلى الجانب الآخر خالفت ثلاثة قطاعات اتجاه السوق وعلى رأسها الفنادق بنسبة 2,64٪ تلاه أحد القطاعات القيادية وهو الاتصالات بنسبة 0,25٪. ثم التطوير العقاري بنسبة 0,10٪ وارتفع متوسط السيولة اليومية هذا الأسبوع إلى 5,6 مليارات ريال بنسبة 15,35٪ مقارنة بمتوسط السيولة اليومية في الأسبوع الماضي البالغة 4,8 مليارات ريال، كما ارتفع متوسط أحجام التداولات اليومية الأسبوع الجاري إلى 210,6 ملايين سهم مقابل 204,3 ملايين سهم الأسبوع الماضي وبزيادة 3,8٪.

هذا، وقد أنهى المؤشر الرئيسي لسوق البحرين جلسة الأسبوع الجاري على ارتفاع بلغت نسبته نحو 0,18٪ مغلقا عند مستوى 1202,99 نقطة، مقارنة مع 1200,88 الأسبوع الماضي. وقطاعيا ارتفعت ثلاثة بصدارة البنوك التجارية الذي ارتفع بنسبة 0,76٪ يليه قطاع الخدمات رابحا 0,24٪، وأخيرا قطاع التأمين بنسبة 0,15٪ أما قطاع الاستثمار فتراجع وحيدا بنسبة 0,9٪ وجاء أداء قطاعي السياحة والصناعة دون تغيير عن تعاملات الأسبوع الماضي. وبلغ عدد الأسهم التي جرى تداولها هذا الأسبوع 14,85 مليون سهم بقيمة إجمالية 1,92 مليون دينار من خلال تنفيذ 209 صفقات بيع وشراء.

وعلى صعيد سوق الكويت للأوراق المالية فقد جاءت محصلة أداء المؤشرات الرئيسية خضراء خلال هذا الأسبوع حيث سجل المؤشر السعري نموا أسبوعيا نسبته 0,15٪ رابحا 12,15 نقطة أضافها إلى رصيده بعد وصوله لمستوى 8104,19 نقاط وفق تقرير مباشر فيما كان إغلاقه بنهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 8092,04 نقطة.

على الجانب الآخر، أنهى المؤشر الوزني للسوق تداولات هذا الأسبوع عند مستوى 463,93 نقطة محققا نموا أسبوعيا تقدر نسبته بحوالي 0,46٪ بمكاسب بلغت 2,12 نقطة وذلك مقارنة بإقفاله نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 461,81 نقطة، أما مؤشر كويت 15 فارتفع خلال الأسبوع بنسبة 0,49٪ وذلك بعد أن أنهى آخر جلسات الأسبوع عند مستوى 1072,51 نقطة علما أن إقفاله نهاية الأسبوع الماضي كان عند مستوى 1067,33 نقطة ما يعني تحقيقه مكاسب أسبوعية بلغت 5,18 نقاط.

وجاءت حركة التداولات هذا الأسبوع على ارتفاع مقارنة بالأسبوع الماضي الذي اقتصر على 4 جلسات فقط، حيث بلغ حجم تداولات السوق الكويتي بنهاية الأسبوع الجاري نحو 1,17 مليار سهم مقارنة بحوالي 1,05 مليار سهم كانت في الأسبوع الماضي بارتفاع بأكثر من 11٪ كما جاءت التداولات السابقة من خلال تنفيذ نحو 22,92 ألف صفقة حققت حوالي 113,63 مليون دينار وذلك بالمقارنة مع 20,2 ألف صفقة حققت حوالي 97,77 مليون دينار في الأسبوع السابق مباشرة بما يعني ارتفاع الصفقات بنحو 13,5٪ فيما ارتفعت القيم بحوالي 16,2٪. وقد بلغ متوسط قيم التداول لهذا الأسبوع نحو 22,73 مليون دينار في الجلسة الواحدة مقابل حوالي 24,44 مليون دينار في الجلسة الواحدة من الأسبوع الماضي فيما بلغ متوسط الكميات هذا الأسبوع 233,57 مليون سهم في الجلسة الواحدة مقابل نحو 262,72 مليون سهم لكل جلسة من جلسات الأسبوع الماضي. وقد أظهرت حركة مؤشرات القطاعات في البورصة الكويتية مع نهاية هذا الأسبوع توازنا في أداء قطاعات السوق، حيث ارتفعت مؤشرات ستة قطاعات من أصل أربعة عشر قطاعا مدرجة بالبورصة يتصدرها قطاع الصناعة بنمو نسبته 1,8٪ فيما تراجعت مؤشرات ستة قطاعات أخرى يتصدرها قطاع النفط والغاز بانخفاض نسبته 2,48٪ بينما استقرت مؤشرات القطاعين المتبقيين وهما المنافع والأدوات المالية عند نفس مستويات إغلاقاتهما السابقة.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين يرتفع 24,13٪ في يوليو

بيجينغ ـ يو.بي.آي: سجل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين في شهر يوليو الماضي ارتفاعا بنسبة 24,13٪ على أساس سنوي.

ونقلت وكالة انباء الصين الجديدة (شينخوا) امس عن وزارة التجارة قولها ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين ارتفعت 24,13٪ على أساس سنوي في يوليو، حيث ترسخت ثقة المستثمرين بتزايد علامات تحقق استقرار الاقتصاد.

وقالت الوزارة ان الصين اجتذبت 9,41 مليارات دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر الشهر الماضي.

وبلغ حجم الاستثمار خلال الأشهر السبعة الأولى من الـ2013 حوالي 71,39 مليار دولار بزيادة 7,09٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي.

ارتفاع عدد الأسهم المتداولة وقيمتها في بورصة بيروت

بيروت ـ يو.بي.اي: أظهر تقرير دوري ان الأسهم المتداولة في بورصة بيروت سجلت في نهاية الأسبوع المالي الحالي امس ارتفاعا في عددها وقيمتها قياسا الى الأسبوع المالي الماضي. وتم خلال الاسبوع المالي الحالي تداول 232285 سهما قيمتها 2,203,483 مليون دولار، بينما كان تم خلال الاسبوع المالي الماضي تداول 56242 سهما قيمتها 1,774,889 مليون دولار. وجرى خلال الاسبوع المالي الحالي تداول 41360 سهما لبنك عودة قيمتها 946977 دولارا، فيما كان تم خلال الاسبوع المالي الماضي تداول 7900 سهم لبنك بيمو قيمتها 797900 دولار.

وتم خلال الاسبوع المالي الحالي تداول 6336 سهما لشركة سوليدير وهي من كبرى شركات العقارات في الشرق الاوسط قيمتها 711210 دولارات، بينما كان تم خلال الاسبوع المالي الماضي تداول 32649 سهما لشركة سوليدير قيمتها 368316 دولارا.

البنوك المركزية للأسواق الناشئة تتكبد خسائر بقيمة 81 مليار دولار

تكبدت البنوك المركزية في دول العالم النامي خسائر تقدر بنحو 81 مليار دولار بسبب خروج رؤوس الأموال وتقلبات أسعار أسواق العملات منذ مايو الماضي، حتى قبل تجدد الاضطرابات التي تواجهها تلك الأسواق مجددا في تلك الدول. ويعادل هذا الرقم باستثناء الصين نحو 2٪ من إجمالي احتياطيات البنوك المركزية في دول العالم النامية، وفقا لتحليل لمورغان ستانلي، حسبما جمعت تلك البيانات من البنوك المركزية للأشهر مايو ويونيو ويوليو.

وقد عانت بعد تلك الدول من عدة ضربات متهورة، فقد خسرت إندونيسيا نحو 13,6٪ من احتياطيات بنكها المركزي خلال نهاية شهر أبريل ويوليو، كما خسرت تركيا نحو 12,7٪ وأوكرانيا خسرت نحو 10٪، كما خسرت الهند نحو 5,5٪ من احتياطيات بنكها المركزي جراء التدهور الشديد لعملتها.

وفسر الخبير الاستراتيجي بمورغان ستانلي جيمس لورد «أن هذا تغير حقيقي في النظام مقارنة مع ما كنا معتادين عليه خلال العقد الماضي، حيث اعتدنا على مشاهدة تلك البنوك المركزية ولديها احتياطيات تراكمية ضخمة في محاولة من البنوك المركزية للأسواق الناشئة لوقف ارتفاع قيمة العملات، ولكن ما نراه الآن على خلاف ذلك تماما».

وتعتبر احتياطيات البنوك المركزية بمنزلة منطقة عازلة لضمان السلامة في مواجهة الاضطرابات ولاتزال في المتوسط أكبر بكثير مما كانت عليه خلال الأزمات الماضية في الأسواق الناشئة، لكن وتيرة الاضطرابات قد سببت الفزع لدى بعض المستثمرين والمحللين.

ومن المرجح أن تعاني احتياطيات البنوك المركزية من المزيد من الاستنزاف خلال شهر أغسطس الجاري، بسبب الاضطرابات الناجمة عن خطط مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في الولايات المتحدة لاستئنافها الحوافز النقدية، فيما تفاقمت المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة من مزيد من استنزاف الاحتياطي في شهر أغسطس، حيث إن الاضطراب الناجم عن خطط مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بشأن استئنافها لإيقاف الحوافز النقدية، مما تسبب في تفاقم المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة لدى العديد من البنوك المركزية.

وقد أشار أحد المحللين لدى بنك أوف أميركا إلى أن التدخلات في الواقع من شانها أن تؤدي إلى نتائج عكسية، في إشارة منه إلى إجبار البنوك المركزية لبيع سندات الخزانة الأميركية من أجل شراء العملة الخاصة بها، مما أدى إلى ارتفاع قيمة العوائد على السندات وبسبب زيادة الاضطرابات في الأسواق الناشئة إلى جانب انخفاض قيمة احتياطيات الخزانة المتبقية الخاصة بهم.

ويتوقع مديرو الأصول والمحللون أن البنوك المركزية سوف تتخلى قريبا عن دعم عملاتها بشكل مباشر وستتخذ خطوات أكثر حسما لقطع الطريق أمام الأموال المتدفقة للخارج من اقتصادياتها.

فيما قال الخبير الاستراتيجي لدى آمايا كابيتال مايكل وانغ إن البنوك المركزية إذا ما واصلت تدخلها ستتكبد المزيد من الخسارة في احتياطياتها في إشارة منه إلى ان البنوك المركزية في حالة استيقاظ وادارك بأن هذا الطريق ليس البنوك المركزية وربما الاستيقاظ إلى إدراك أن هذا النهج هو ليس السبيل للاستمرار مستقبلا.

وقد بدأت بعض البنوك المركزية بالفعل إلى رفع أسعار الفائدة لدعم عملاتها، وآخرها كان البنك المركزي التركي في وقت سابق من الأسبوع الماضي، ولكن من المتوقع ارتفاع أكثر في المعدلات خلال الأشهر المقبلة، على الرغم من بيئة النمو البطيئة.

فيما خفضت سيتي جروب توقعاتها للنمو في الأسواق الناشئة مرة أخرى هذا الأسبوع، إلى 4,6٪ هذا العام و5٪ خلال العام المقبل 2014.

وأشار خبراء الاقتصاد في البنوك الأميركية إلى أنه باستثناء الصين ودول الخليج الغنية بالنفط، قد عانت الأسواق الناشئة من تدهور في أرصدة الحسابات الجارية بوجه عام من تحقيقها فوائض بنسبة 2,3٪ في عام 2006 إلى تكبدها عجزا بنسبة 0,8٪ خلال العام الحالي 2013، ويعد هذا العجز بمنزلة الأكبر منذ عام 1998.

وأكد لورد أن معظم البلدان التي تعاني من عجز كبير في الحساب الجاري سوق تضطر إلى رفع أسعار الفائدة أكثر من الوقت الحالي في حال استمرارهم في توفير الحماية والدعم لعملاتهم.

● مدحت فاخوري